

المستقلين، إلا ان الوثيقة وضعت بمشاركة وموافقة فؤاد سراج الدين، وتم اعدادها في منزله. والوثيقة بعنوان، «مذكرة مقدمة من مجموعة من النواب المستقلين الى مجلس الشعب عن اتفاقيتي اطار السلام المبرمة في كامب ديفيد»، وتتناول اطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، واتفاقية اطار السلام الشامل في الشرق الاوسط، وهو الجزء الذي يعنينا في المذكرة. وجاء فيها:

«وقد خصت اتفاقية اطار السلام الشامل قضية فلسطين بالجزء الاكبر منها تحت عنوان ' الضفة الغربية وغزة'، وهو الجزء الذي اثار بنوده اكبر قدر من الجدل بين الدول العربية. وبالرغم من اشراك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في تحديد الكيفية التي يحكمون بها [في] اثناء فترة الانتقال، وفي اللجنة التي ستقرر المصير النهائي لتلك المناطق، وعرض ما تنتهي اليه للتصويت من جانب ممثلي الضفة والقطاع واشراكهم كذلك في اللجنة الثانية المكلفة بالتفاوض لعقد معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن في نهاية فترة الانتقال، فان بنود هذه الاتفاقية اثارت تأثيراً لجميع الحكومات العربية، و [اثارت] عدم ارتياحها. وقد عرضها البيان الصادر عن مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، في جلسته الاستثنائية المنعقدة لدراسة نتائج كامب ديفيد، بـ ' القصور'، لانها لا تحقق الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، ولاغفالها الاشارة الى القدس العربية والجولان والى منظمة التحرير الفلسطينية، او إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل عن جميع الاراضي العربية... وعلم من الرسائل التي نشرت، بعد انتهاء اعمال المؤتمر [كامب ديفيد]، ان موضوع القدس بالذات كان محل حوار طويل بين الرؤساء الثلاثة [كارتر - السادات - بيغن] وخاصة بين الوفدين المصري والاسرائيلي، مما رؤي معه ارجاء امره الى المفاوضات المقبلة؛ وهو ما اكده الرئيس السادات مرة اخرى في خطابه امام مجلس الشعب.

«وغني عن البيان ان عبارة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، والتي ظلت تلوكها الاسن، وتردها الاذاعات والدعايات العربية، سنين طويلة، دون ان يكون لها مدلول واضح، او معالم محددة، اصبحت تعني، الآن، بعد قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط، وقرارات عديدة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الاخيرة، قيام دولة فلسطينية مستقلة على ارض فلسطين، الى جانب اسرائيل، قوامها الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها. هذا بينما اتفاقية السلام الشامل الصادرة عن قمة كامب ديفيد تقوم، اساساً، على افكار قيام هذه الدولة الفلسطينية، اكتفاء بمنح المناطق العربية المذكورة الحكم الذاتي المحلي الذي حرصت الاتفاقية على ذكر تفاصيله. ويستبعد جداً، نظراً لتصلب موقف اسرائيل في هذه الناحية، ان يتحول هذا الحكم الذاتي، في المستقبل القريب او حتى البعيد، الى استقلال كامل او شبه كامل.

«هذا بالإضافة الى ما يلي:

«اولاً: ان الحل المقترح لقضية فلسطين ركز اهتمامه على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وعددهم حوالي مليون ونصف [المليون نسمة]، بينما لا يعني، بما فيه الكفاية، بمصير الفلسطينيين الآخرين المشتتين في الدول العربية، وغيرها، وعددهم حوالي المليونين [نسمة]. فليس في النصوص المطروحة الا اشارة الى تشكيل لجنة مصرية - اسرائيلية - اردنية خلال فترة الانتقال، تمثل معها هيئة الحكم الذاتي المحلي، للنظر في السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ مع اتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون ما قد يؤدي اليه ذلك الاجراء من اضطرابات، او اوجه تمزق. كما اشير في الاتفاقية الى ان مصر واسرائيل سوف تعملان مع الاطراف المعنية من اجل الاتفاق على اجراءات التنفيذ العادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين. ومتى لاحظنا ان هذه المشكلة ظلت معلقة امام الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٨، دون التوصل الى الحل العادل الدائم المنشود، بسبب تعنت اسرائيل، رجح لدينا ان الوعود الواردة في وثيقة كامب ديفيد بهذا الشأن سوف تلتقى نفس المصير، وأنه لن يسمح في النهاية بالعودة قلة محدودة من اللاجئين الفلسطينيين المشردين الى وطنهم فلسطين، حرصاً على امن اسرائيل.

«ثانياً: ان الوثيقة تجاهلت، تماماً، منظمة التحرير الفلسطينية، رغم قرارات مؤتمر قمة الرباط في العام ١٩٧٤، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبار منظمة تحرير فلسطين الممثل الشرعي الوحيد